أهمية الوزن العروضي في الدرس النحوي والصرفي واللغوي

د. عبدالعزيز بن محمد الحربي

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا أما بعد:

فإن من المسلم به في البحث في أقوال والنحويين وآرائهم ورود الخلافات النحوية، ولكل رأي ومذهب أدلة يعتمدها ويستند عليها، لذا دأب النحويون في مناقشاتهم للمسائل النحوية وتحليل الآراء في المسائل الخلافية بالبحث عن الدليل، ولا قبول لرأي أو قول دون إيراد دليله، وتحليله، ثم الحكم عليه إما بالقبول، أو الرد، أوالتضعيف.

من أجل ذلك استدل النحويون بالأدلة المشتهرة من سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب، وفي هذا البحث نذكر أحد أدلة النحويين في ترجيح بعض الآراء والمسائل الخلافية وهو ترجيح المسائل والآراء بالوزن العروضي، أو الاستئناس به في تخريجها.

لم يرد هذا الدليل في كتب الأدلة النحوية، لكن مادته وأمثلته مأخوذة من الشعر الوارد عن العرب.

إن من المسلم به في الشعر قيامه على أوزان عروضية متفق عليها يعرف بها استقامة وزنه واختلاله وانكساره؛ إذ لا يكون البيت مستقيم الوزن ومختلاً في آن واحد، ولا يعتري هذا الدليل- غالباً- تخريج أو تأويل عند الاستدلال به في الآراء المتقابلة، كما يكون في بعض الأدلة، لكنه قد يأتي للاستئناس في ترجيح بعض الآراء والمسائل.

يقوم هذا الاستدلال على حذق علم العروض ومعرفته معرفة تامة، مما يؤكد على أهمية علم العروض للنحويين، وأن غير الملم بأوزانه قد لا يستوعب الدليل المستدل به.

ومع أن العروض علم يبحث في الشعر وأوزانه، مستقل عن النحو والتصريف، لكن النحويين وظفوه لخدمة البحث النحوي والصرفي وقضاياهما ومسائلهما، ورجحوا به بعض المسائل والآراء، واستأنسوا به في مواضع متفرقة في مناقشاتهم، فزادوا ارتباط علم العروض بالنحو مع ارتباط تأليفه بمبدعه ومستخرجه الخليل بن أحمد الفراهيدي أحد مؤسسي علم العربية.

تناثرت أمثلة هذا الاستدلال في مواضع من كتب بعض النحويين، لكن بعد جمع هذه المسائل تبين أن سيبويه من أوائل المستدلين به، ثم تابعه النحويون الخالفون له كالمازني، والمبرد، ويعد ابن جني من أكثر النحويين استدلالاً به.

جمعت المسائل التي رجح بها النحويون آراءهم فيها بالأوزان العروضية، أو استأنسوا بها في مناقشاتهم، ورتبتها بحسب ترتيب ألفية ابن مالك، بادئاً بالنحوية منها ثم الصرفية، ثم أوردت بعدها المسائل اللغوية ؛لعدم دخولها في الترتيب السابق، ثم ختمتها بمسائل متفرقة لا تدخل فيما سبق، وإذا تعددت المسائل في الباب الواحد التزمت الترتيب الزمني للمستدلين والمرجحين بالوزن العروضي.

أما ما يتعلق بتحرير المسائل فإني أوضح المسألة أولاً، وإن كانت خلافية أوضحت الآراء فيها مقتضبة، ثم أورد ما استدل به العالم،

وأكتب البيت كتابة عروضية متبعة بالوزن العروضي، ثم بالتفعيلات، مبيناً ما يصيبها من زحاف أو علة، موضحاً بحر البيت المستدل به، وكيفية استدلال العالم به، مع تخريج الآراء المذكورة في المسألة وعزوها، وتخريج الأبيات من دواوين الشعراء أو المجموعات الشعرية، وإيضاح المصطلحات العروضية، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج وأهمها، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

والله أسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

يعد الاستدلال للآراء النحوية والصرفية واللغوية من المسلمات في البحث النحوي، إذ لا يقبل الرأي دون دليله، وقد تنوعت أدلة النحويين في ذلك، ومن ذلك الاستدلال بالوزن العروضي ترجيحاً واستئناساً، وفيما يلي المواضع التي حصرتها مقسمة على أربعة أقسام:

أولاً: المسائل النحوية:

١- جزم الفعل المضارع المعتل الآخر:

يعرب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة جزمه بحذف حرف العلة الذي في آخره، نحو: يرمي، تقول: لم يرمِ[(١)]، لكن قد ورد الفعل المضارع في بعض المنقول عن العرب مجزوماً مع بقاء حرف العلة في آخره، ومن ذلك قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ[(٢)]

فالشاعر لم يحذف حرف العلة فيقول: (ألم يأتك)، مع أن هذا الحذف لا يكسر البيت، بل يزاحفه.

وقد أشار ابن جني إلى أن الشاعر غير مضطر لذلك كي يخرج على الضرورة الشعرية، بل لو حذف حرف العلة للجزم لبقي البيت موزوناً ودخله زحاف الكف، يقول ابن جني: (وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله: (ألم يأتيك والأنباء تنمي): (ألم يأتك والأنباء تنمي) لكان

(١) ينظر: الكتاب: ٢٣/١ (هارون)، شرح التسهيل: ٥٥/١، التذييل والتكميل: ٢٠٢/١، أوضح المسالك ٧٦/١.

(٢) بيت من الوافر لقيس بن زهير، وهو في الكتاب: ٣١٦/٣، معاني القرآن للفراء: ١٦١/١، الأصول: ٤٤٣/٣.

أقوى قياساً، على ما رتبه أبو عثمان، ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصاً؛ لأنه يرجع إلى (مفاعيل): ألم يأت (مفاعيل))[١]. فاستعمل الوزن العروضي؛ ليدلل أن الشاعر غير مضطر، وذكر وزن الشاهد بإثبات الياء وأن التفعيلة تامة، ثم وزنه بحذف الياء فيدخله زحاف الكف وتكون (مفاعيل) وفي كلا الوزنين فإن البيت غير مكسور.

ويشير إلى ما أورده أبو عثمان المازني من أن العرب تكره الزحاف، فتلجأ إلى تفاديه بمخالفة القاعدة[٢]، وذلك أن العرب قد يتجاذبها التزام القياس والقاعدة فيقع الزحاف، أو تفادي الزحاف وإخلاف القاعدة فتكون التفعيلة تامة، وبناء على ذلك فيكون إثبات الياء في الفعل المضارع المجزوم في هذا البيت مما تفادت به العرب وقوع الزحاف.

(١) الخصائص: ١/٣٣٣.

(٢) ينظر: المنصف: ٢/٦٨.

وإيضاح ذلك بالتقطيع العروضي؛ فالبيت من بحر الوافر، وتقطيعه:

ألم يأتي ك ولأنبا ءتنمى[١]

/ / ه ه / ه / / ه ه / ه / / ه ه / ه

مفاعيلن مفاعيلن فعولن

فلو حذف الياء في (يأتي) على أنه مجزوم بـ(لم) لصارت التفعيلة (مفاعيل)، أصابها الكف، وهو حذف السابع الساكن مع بقاء ما قبله متحركاً[٢] والبيت غير منكسر، فالشاعر له مندوحة عن ارتكاب هذه الضرورة بأن يرتكب الزحاف، لكنه استسهل الضرورة على الزحاف، مما يدل على كراهتهم الزحاف.

٢- رفع الاسم المتقدم مع عدم إشغال الفعل بضميره:

ذهب سيبويه في باب الاشتغال إلى اختيار نصب الاسم المتقدم إذا لم يشغل الفعل بضميره، وأن رفعه دون إعمال الفعل في ضميره ضعيف[٣].

وخالفه الفراء، فأوجب رفع الاسم المتقدم مع (كل) ولو لم يعمل الفعل في ضميره، نحو: كلهم ضربت، وجعله على معنى النفي،

---

(١) التفعيلتان الأولى والثانية أصابهما العصب وهو تسكين الخامس المتحرك من (مفاعلتن) فتكون (مفاعلْتن)، وتحول إلى (مفاعيلن). أما التفعيلة الثالثة فأصابها القطف، وهو حذف السبب الخفيف من (مفاعلتن) بعد إسكان خامسه فتكون (مفاعلْ) وتحول إلى (فعولن) وهذا لازم لبحر الوافر.

يُنظر: العروض للزجاج: ٧٦، ٧٥، العقد الفريد: ٤١٩/٥، ٤٣٠، العروض لابن جني: ٤٤، ٤٦، الكافي: ٥١، ٥٢، القسطاس: ٧٠، ٧١، دروس العروض: ١١٣، العيون الغامزة: ٨٣، ١٠٦، أهدى سبيل: ٢٨، ٣٦.

(٢) يُنظر: العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٢٧، الكافي: ٢٦، القسطاس: ٦٥، دروس العروض: ٩٣، العيون الغامزة: ٨٤، أهدى سبيل: ٢٨.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٨٥/١.

كأنك قلت: ما منهم أحد إلا ضربت، ومنع ذلك في غير (كل)، وأوجب النصب في قولهم: زيدٌ ضربت، ومنع رفع (زيد) على تقدير كون الضمير محذوفاً[١].

وأورد سيبويه ثلاثة أبيات مستأنساً بها، وأنه قد رفع فيها الاسم المتقدم ولم يعمل الفعل في ضميره، ومن ذلك قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تدَّعي
علَيَّ ذنباً كُلُّه لم أصنعِ[٢]

فرفع الشاعر (كل) ولم يعمل الفعل في ضميره، مع أنه ليس مضطراً؛ إذ إن رفع (كل) أو نصبها لا يكسر البيت، وهذا ما استدل به سيبويه؛ فإنه نظر إلى وزن البيت عروضياً فوجد أن لام (كل) لن يتغير وزنها العروضي، فهي متحركة سواء ضمت، أم فتحت، يوضح ذلك تقطيع البيت؛ إذ هو من مشطور الرجز، وتقطيعه:

عَلَيْيَ ذَنْ بَنْ كُلُّلْهُو لَمْ أَصْنَعِي[٣]

/ /ه / / ه /ه /ه / /ه /ه /ه / /ه

متفعلن مستفعلن مستفعلن

(١) يُنظر: معاني القرآن: ١/١٣٩- ١٤٠.

(٢) بيت من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي من أرجوزة عدتها أربعة وعشرون بيتاً هذان البيتان ثانيها وثالثها. ديوانه: ١٣٢.

(٣) التفعيلة الأولى (متفعلن) دخلها زحاف الخبن، وهو حذف الساكن من السبب الخفيف في (مستفعلن) أي حذفت السين.

يُنظر: العقد الفريد: ٥/٤١٩، العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٤٣، القسطاس: ٦٤، العيون الغامزة: ٨١، أهدى سبيل: ٢٧.

فلو رفع الشاعر لام (كل) الثانية أو نصبها فستبقى محركة؛ إذ يقابلها المتحرك الأول في الوتد المجموع من (مستفعلن) .

من أجل ذلك ذهب سيبويه إلى جواز رفع الاسم المتقدم ولو لم يعمل الفعل في ضميره، وأجاز ذلك في النثر، لكنه ليس هو الاختيار؛ لأن الشاعر لم يكن مضطراً فيقصر على الشعر، فلما لم يكن مضطراً جاز ذلك في النثر.

يقول السيرافي: (والدليل على جوازه في الكلام أن الشاعر لو قال: (كلّه لم أصنع) لاستقام البيت، ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه، فعلم بذلك جوازه في غير الشعر) [(١)].

ومما استدل به سيبويه[(٢)] قول امرئ القيس:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتينِ فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجُرّ[(٣)]

فالشاهد في قوله: (وثوب أجر) ؛ إذ رفع الاسم المتقدم مع عدم إعمال الفعل في ضميره، يوضح ذلك التقطيع العروضي؛ فالبيت من بحر المتقارب، وتقطيعه:

فَثَوْبُنْ لَبِسْتُ وَثَوْبُنْ أَجُرّ[(٤)]

//ه/ه //ه/ //ه/ ه//

فعولن فعولُ فعولن فعو

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١١٢ (الهيئة المصرية).

(٢) يُنظر: الكتاب: ٨٦/١.

(٣) بيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه: ١١٤.

(٤) التفعيلة الثانية (فعول) دخلها القبض وهو حذف الخامس الساكن، أما التفعيلة الأخيرة (فعو) فدخلها الحذف، وهو حذف السبب الخفيف من الآخر.

يُنظر: العروض للزجاج: ١٠٤، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ١٠٥، الكافي: ٢٦، ١٣٤، القسطاس: ٦٣، العيون الغامزة: ٨٣، ١٠٥، أهدى سبيل: ٢٨، ٣٦ .

فلو رفع الشاعر الباء أو نصبها في (وثوب) لم ينكسر البيت ؛لأن التفعيلة (فعولن) ستبقى كاملة دون تغيير.

ومما استدل به سيبويه قول الشاعر:

فيـــومٌ علينـــا ويـــومٌ لنـــا ويـــومٌ نُـــساءُ ويـــومٌ نُـــسَرّ[١]

فالشاهد في قوله: (ويوم نساء ويوم نسر)؛ إذ رفع الاسم المتقدم ولم يشغل الفعل بضميره، وتقديره مع الضمير: ويوم نساء فيه، ويوم نسر فيه.

واستدلال سيبويه يوضحه التقطيع العروضي؛ فالبيت من بحر المتقارب، وتقطيعه:

فَيَوْمُنْ	عَلَيْنا	وَيَوْمُنْ	لنا[٢]
//ه/ه	//ه/ه	//ه/ه	//ه
فعولن	فعولن	فعولن	فعو

فلو رفع الشاعر الميم أو نصبها في (ويوم) لم ينكسر البيت.

يقول السيرافي عن هذا الاستدلال من سيبويه: (وضعُفَ هذا كله مع جوازه؛ لأن الشاعر لو نصب لم ينكسر البيت، ولم يختل.)[٣].

٣- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

يعد المضاف والمضاف إليه من المتلازمات في النحو لا يفصل بينهما إلا في الضرورة الشعرية، على أن يكون هذا الفاصل إما ظرفاً

(١) بيت من المتقارب للنمر بن تولب في المجموع من شعره: ٥٧.

(٢) التفعيلة الأخيرة (فعو) دخلها زحاف الحذف، وهو حذف السبب الخفيف من الآخر.

يُنظر: العروض للزجاج: ١٠٤، العقد الفريد: ٤١٩/٥، الكافي: ١٣٤، القسطاس: ٦٤، العيون الغامزة: ١٠٥، أهدى سبيل: ٣٦ .

(٣) شرح كتاب سيبويه: ١١٤/٣ (الهيئة المصرية).

أو جاراً ومجروراً، هذا هو مذهب البصريين[١]، وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما في سعة الكلام[٢]، وتبعهم بعض المتأخرين كابن مالك[٣]، وأبي حيان[٤]، وابن هشام[٥]، وغيرهم.

وقد ذكر ابن جني هذه المسألة عند إيراده قول المتنبي:

حَمَلْتُ إليه مِنْ لِساني حَديقةً سقاها الحِجى سَقْيَ الرِّياضَ السَّحائبِ[٦]

وذكر أن المتنبي فصل بين المضاف (سقي) والمضاف إليه (السحائب) بالمفعول (الرياض) مضطراً، وذلك جائز له.

ثم عقد مقارنة بين بيت المتنبي وقول الشاعر:

فَزَجَجْتُها مُتَمكِّناً زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزادة[٧]

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١٧٦/١، المقتضب: ٣٧٦/٤، الأصول: ٢٢٦/٢، شرح الكتاب للسيرافي: ٧٢/٤ (دار الكتب العلمية)، الحجة: ٤١٠/٣، الإنصاف: ٤٢٧، شرح المفصل: ١٩/٣، شرح الكافية: ق١/٢/٩٤٢.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٤٢٧، ائتلاف النصرة: ٥١، الموفي في النحو الكوفي: ٥٢.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٧٦/٣، شرح الكافية الشافية: ٩٨١، شرح عمدة الحافظ: ٤٩٠.

(٤) يُنظر: البحر المحيط: ٢٣١/٤، ارتشاف الضرب: ١٨٤٦.

(٥) يُنظر: أوضح المسالك: ١٧٧/٣.

(٦) بيت من الطويل من قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسن العلوي، عدتها أربعون بيتاً هذا البيت هو التاسع والثلاثون فيها. الفسر: ٥٢٧/١، التبيان: ١٥٨/١.

(٧) بيت من مشطور الكامل، مجهول القائل، ونسبه الفراء إلى بعض المولدين في الحجاز، وهو: معاني القرآن: ٣٥٨/١، ٨١/٢، مجالس ثعلب: ١٢٥، الخصائص: ٤٠٦/٢.

ونسبت روايته إلى سيبويه، وقد رد الزمخشري ذلك وقال: (وسيبويه بريء من عهدته) وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش على حواشي الكتاب، فنقله بعض النساخ إلى الكتاب ظناً أنه من رواية سيبويه.

يُنظر: المفصل: ١٣٣، خزانة الأدب: ٤١٦/٤.

إذ فصل الشاعر بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي) بالمفعول (القلوص)، وذكر أن هذا الشاعر لم يكن مضطراً ليسوغ له ذلك، بخلاف المتنبي فهو مضطر، دليل ذلك الوزن، وأنه لو قال: (زجَّ القلوصِ أبو مزاده) بإضافة المصدر إلى المفعول ما انكسر البيت[١]، فاستعمل الوزن؛ ليوضح أن الشاعر غير مضطر، يوضح ذلك التقطيع العروضي:

زَجْجَ لْقَلُو[٢] صَ أبي مزادة[٣]

/ه/ه // ه //// //ه // ه

مستفعلن متفاعلاتن

ولو قال: (زج القلوصِ أبو مزادة) فالوزن والتقطيع والعروضي لن يتغير:

زَجْجَ لْقَلُو صِ أبو مزادة

/ه/ه // ه //// //ه // ه

مستفعلن متفاعلاتن

(١) يُنظر: الفسر: ٥٢٨/١.

وهذا هو تصويب الفراء للبيت حين أنشده في معانيه. يُنظر: معاني القرآن: ٨٢/٢.

(٢) أصابها الإضمار وهو إسكان الثاني من (متفاعلن) وتحول إلى (مستفعلن).

يُنظر: العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٥٥، الكافي: ٦٤، دروس العروض لابن الدهان: ١٢٤، العيون الغامزة: ٨١.

(٣) أصابها الترفيل، وهو: زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع.

يُنظر: العقد الفريد: ٤٢٠/٥، الكافي: ٦١، القسطاس: ٧٣، دروس العروض لابن الدهان: ١١٩، العيون الغامزة: ٩٨، أهدى سبيل: ٣٨.

فالتفعيلة لن تتغير ؛لأن الصاد من (القلوص) المقابلة أول حرف من الفاصلة الصغرى في (متفاعلاتن) ستبقى محركة سواء ضبطت بالفتح إذا كان المضاف إليه (أبي)، أم بالكسر إذا كان المضاف إليه (القلوص)، وكذا ساكن الفاصلة الكبرى لن يتغير سواء جعلت كلمة (أبي) مضافاً إليه، أم جعلت فاعلاً وقيل: (أبو) فستبقى ساكنة سواء قابلها الواو أم الياء.

وأقول: ذهب ابن جني في تخريج بيت المتنبي إلى جعل المصدر مضافاً إلى الفاعل وقد فصل بينهما المفعول به، وهذا هو الأكثر[(١)]، ولم يخرجه على جعل المصدر مضافاً إلى المفعول فيقول: (سقي الرياضِ السحائبُ) فيخرج من مسألة الفصل بين المتضايفين ويقع في عيب الإقواء [(٢)]، ولعل ابن جني عمل ذلك لما يلي:

أولاً: أنه سمع ذلك من المتنبي نفسه؛ إذ هو صديق له وكثيراً ما يروي عنه ويناقشه، فكيف يقحم رواية لم يتكلم بها الشاعر؟

ثانياً: أن المتنبي يميل لمذهب أهل الكوفة[(٣)]، وهم يجيزون الفصل بين

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ١٠٦/٢، شرح الكافية: ق٧١٤/١/٢، المساعد: ٢٣٦/٢.

(٢) هو: اختلاف روي حركة الروي في قصيدة واحدة من الكسر إلى الرفع.
ينظر: الكافي: ١٦٠، الشافي في علم القوافي: ٧٩، الوافي بمعرفة القوافي: ١٤١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٢، حاشية الصبان: ١٣٦/٣، وفي شرح ديوانه ينظر: ديوان المتنبي مع بعض تعليقاته: ٢٩، الفسر: ٤٢٣/٤، ٤٤٨، ٥٢٧، ٦٥٧، شرح الواحدي: ٥٣، ١٨١، ٥٩٢، التبيان: ١١/٤، ٣٥، ٨٩، ١٩٦، النظام: ٣٢٧/٤.
وينظر أيضاً: ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام: ٢٧٥، الفن ومذاهبه في الشعر العربي: ٣٣٦ مقدمة الفسر: ٤٤٣/١، بحث آراء ابن الحاجب النحوية في أبيات المتنبي: ٦٩

المتضايفين في ضرورة الشعر بغير الظروف كالمفعول به، فيكون هذا الأمر جائزاً في الضرورة بمذهبه، فكيف يلزم بمذهب البصريين المانع ذلك ؟

٤- المنوع من الصرف:

أ- المازني:

استعمل الترجيح بالوزن العروضي في مناقشته بقاء الياء وحذفها في الجمع الممنوع من الصرف لمجيئه على وزن صيغة منتهى الجموع، نحو: جواري وغواشي.

وإيضاح ذلك أن المازني لا يرى بقاء الياء حالتي الرفع والجر في جمع التكسير المختوم بالياء، بل تحذف ويعوض عنها التنوين فيقال: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، وتظهر محركة بالفتحة حالة النصب نحو: رأيت جواريَ، ويرى أن هذا تنوين الصرف؛ لأن الاسم لم يأت على وزن صيغة منتهى الجموع؛ لنقصه حرفاً بعد الألف، وهذا الوزن يشترط أن يأتي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، ثم أنشد قول الشاعر:

أبيتُ على معاريَ فاخراتٍ بهنَّ مُلَوُّبٌ كدمِ العباطِ[1]

وأن روايته (معاري) بذكر الياء في حالة الجر، والصواب أن يقول: (معارٍ) بحذف الياء وتعويضها بالتنوين، فيستقيم البيت ولا ينكسر، يقول: (وأنشدنا الأصمعي: أبيت على معاري فاخرات... فهذا إنشاد

(١) بيت من الوافر للمتنخل الهذلي من قصيدة عدتها أربعون بيتاً، هذا البيت ثامنها. وهو في: ديوان الهذليين: ١٢٦٨، شرح الكتاب للسيرافي: ١٢٣/٢(الهيئة المصرية)، المنصف: ٦٧/٢.

بعض العرب، وهو غلط؛ لأنه لو أنشده(معارٍ فاخرات) لم ينكسر الشعر)[١]، فاحتج على تخطئة هذا الإنشاد بالوزن العروضي.

وبيان ذلك أن البيت من بحر الوافر، وتقطيعه:

أبيت على معاري فا خراتن

/ / ه / / ه / / ه / ه

مفاعلتن مفاعلتن فعولن

وبيان ذلك أن ياء (معاري) تقابل المتحرك الثاني من الفاصلة الصغرى المكونة من السبب الثقيل - وهما المتحركان الأولان- مع السبب الخفيف- وهما المتحرك والساكن اللذان يليانهما- فلو أن الشاعر حذف الياء، وعوض عنها بالتنوين وقال: (معارٍ) - وهو الموافق للقاعدة النحوية- لم ينكسر البيت، ويكون وتقطيعه:

أبيت على معارن فا خراتن

/ / ه / / ه / / ه / ه

مفاعلتن مفاعيلن فعولن

ويدخل التفعيلة الثانية العصب، وهو تسكين الخامس المتحرك من (مفاعلتن)[٢]، فتكون التفعيلة (مفاعلْتن)، وتحول إلى (مفاعيلن)، وحينئذ لا ينكسر اليبت مع موافقته الإعراب.

وعلل المازني رواية الأصمعي بقوله: (لكن الذين أنشدوه مفتوحاً

(١) المنصف: ٦٧/٢- ٦٨.

(٢) يُنظر: العروض للزجاج: ٧٥، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٤٦، الكافي: ٥٢، القسطاس: ٧٠، دروس العروض: ١١٣، العيون الغامزة: ٨٣، أهدى سبيل: ٢٨.

استنكروا قبح الزحاف، ونفرت عنه طبائعهم مسكناً؛ مخافة كسر الشعر، وأما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت؛ لاستنكارهم زيغ الإعراب)[١].

وذكر ابن جني أن مراد المازني بقوله: (مخافة كسر الشعر) هو الزحاف لا اختلال الوزن، يقول: (ويدل على أنه يريد بالكسر هنا الزحاف قوله قبل: (ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الزحاف)، ولم يقل: استنكروا كسر الشعر) [٢].

ثم أوضح ابن جني بعد ذلك تقطيع البيت، ووزنه[٣].

ب - ابن جني:

يرى النحويون أنه يجوز للشاعر صرف الممنوع من الصرف إذا كان مضطراً، وليس له عن ذلك مندوحة[٤].

ويذهب ابن جني إلى أن الشاعر قد يصرف الاسم الممنوع من الصرف وهو غير مضطر فراراً من الزحاف، ووضح ذلك بالتقطيع العروضي[٥]، واستدل بقول الأخطل:

كَلَمْعِ أَيْدِيْ مَثاكيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضِرْسَ بَناتِ الدَّهْرِ والْخُطُبِ[٦]

(١) المنصف: ٦٨/٢.

(٢) السابق: ٧٦/٢.

(٣) يُنظر: السابق.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٢٦/١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٦٧/١، شرح الكافية الشافية: ٣٠٠، شرح الكافية للرضي: ق١٠٣/١/١.

(٥) يُنظر: الخصائص: ٣٣٣/١.

(٦) بيت من البسيط من قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبدالملك، عدتها واحد وخمسون بيتاً هذا البيت هو الرابع والأربعون فيها. شعر الأخطل: ٢٥١.

فصرف (مثاكيل) مع أنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، مع أن الشاعر غير مضطر، فلو أجراه على المنع من الصرف لاستقام الوزن ودخله زحاف الطي[١]، يقول ابن جني: (أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد (مثاكيل) غير مصروف؛ لأنه يصير الجزء فيه من (مستفعلن) إلى (مفتعلن)، وهو مطوي، والذي روي (مثاكيلٍ) مصروف)[٢].

وإيضاح ذلك أن البيت من بحر البسيط، وتقطيعه:

كلمع أي دي مثا كيلن مسل لبتن[٣]

//ه //ه /ه //ه /ه//ه //ه ///ه

متفعلن فاعلن مستفعلن فعلن

فالتفعيلة الثالثة التي فيها الشاهد صارت تامة بصرف (مثاكيل)، ولو منعت من الصرف لم ينكسر البيت، ويكون تقطيعه ووزنه:

كلمع أى دى مثا كيل مسل لبتن[٤]

/ه //ه //ه //ه /ه //ه ///ه

متفعلن فاعلن مفتعلن فعلن

(١) هو حذف الرابع من الساكن من (مستفعلن) فتبقى (مستعلن) وتحول إلى (مفتعلن).
يُنظر: العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٨٠، القسطاس: ٦٥، دروس العروض: ١١٠، العيون الغامزة: ٨٢، أهدى سبيل: ٢٧.

(٢) الخصائص: ٣٣٣/١.

(٣) التفعيلة الأولى والأخيرة (متفعلن) و(فعلن) دخلهما الخبن وهو حذف الساكن من السبب الخفيف وهما السين من (مستفعلن) والألف من (فاعلن).
يُنظر: العروض للزجاج: ٧٠، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٤٣، القسطاس: ٦٤، دروس العروض: ٩٩، العيون الغامزة: ٨١، أهدى سبيل: ٢٧.

(٤) التفعيلة الثالثة أصابها الطي وهو حذف الرابع الساكن من (مستفعلن) وهي الفاء، فتكون (مستعلن)، وتحول إلى (مفتعلن) وسبق إيضاحها.

ويصيبها الطي وهو: حذف الرابع الساكن وهو فاء (مستفعلن)[١]، وتحول إلى (مفتعلن)، كما ذكر ابن جني.

وبهذا يتبين لنا أن الشاعر لم يكن مضطراً إلى صرف الممنوع من الصرف، بل يستقيم وزن البيت دون ذلك، لكنه فر من الزحاف إلى صرف الممنوع من الصرف مما يدل على أن صرف الممنوع من الصرف لا يشترط فيه الاضطرار.

ج - ابن سيده:

نقل ابن سيده أن كلمة (خنفساء) ممنوعة من الصرف، وأورد بيتاً أنشده أبو حنيفة، وهو قول الشاعر:

إذا صَنَعَتْ أُمُّ الفُضَيلِ طَعامَها إذا خُنْفُساءُ ضَخْمَةٌ وَجَخَادِبُ[٢]

ثم حكى عن بعض من يجهل العروض أنه ذهب إلى صرف (خنفساء) للضرورة الشعرية؛ لئلا يصيب التفعيلة القبض؛لجهله جواز القبض[٣] في هذا التفعيلة في حشو الطويل، فصرف كلمة (خنفساء) لتتم التفعيلة، ويكون التقطيع على ما ذهب إليه هذا الرجل:

إذاخنـ فساؤن ضخ متن و جخادبو[٤]

/ / ه / ه / / ه / ه / ه / / ه / / ه

فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

(١) يُنظر الحاشية رقم(٧) في الصفحة السابقة.

(٢) بيت من الطويل غير منسوب. وهو في المحكم والمحيط والأعظم: ١٩٦/٥ (معهد المخطوطات)، المخصص: ٣٥٣/٢، ٢٧٦/٨، لسان العرب مادة (جخدب) ٢٥٤/١.

(٣) هو حذف الخامس الساكن من (مفاعيلن) فتبقى (مفاعلن).

(٤) التفعيلتان الثالثة والرابعة أصابهما القبض وهو حذف الخامس الساكن.

يُنظر: العروض للزجاج: ٦٣، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٢٧، الكافي: ٢٦، القسطاس: ٦٣، دروس العروض: ٩٣، العيون الغامزة: ٨٣، أهدى سبيل: ٢٨.

وقد رد عليه ابن سيده بأن ما ذكره من صرف (خنفساء) للضرورة الشعرية غير صحيح؛ لأن البيت مستقيم دون ارتكاب هذه الضرورة، يقول: (كذا أنشده أبو حنيفة على أن يكون قوله: (فساء ضخ) (مفاعلن))[١].

يوضح ذلك التقطيع العروضي:

إذاخنـ فساءضخ متن و جخادبو

//ه /ه //ه // //ه/ //ه

فعولن مفاعلن فعول مفاعلن

فقد أصاب التفعيلة الثانية القبض وهو: حذف الخامس الساكن من (مفاعيلن) فتبقى (مفاعلن)[٢]، وهو شائع في بحر الطويل لا ينكره أحد.

٥- إعراب الفعل المضارع:

- الأوجه الجائزة في الفعل المضارع الواقع بعد جواب الشرط:

ناقش المبرد وقوع الفعل المضارع بين الشرط وجوابه، وبعد الجواب.

فذكر أن الفعل الواقع بين الشرط وجوابه لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو الجزم، نحو: من يأتني فيكرمْني أعطه.

أما الواقع بعد جواب الشرط ففيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، نحو: من يأتني آته وأكرمه، وجعل الجزم أقواها؛ لعدم

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٩٦/٥ (معهد المخطوطات).

(٢) يُنظر: العروض للزجاج: ٦٣، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٢٧، الكافي: ٢٦، القسطاس: ٦٣، دروس العروض: ٩٣، العيون الغامزة: ٨٣، أهدى سبيل: ٢٨.

حاجته إلى تقدير، ثم الرفع على القطع وتقدير مبتدأ، أي: فأنا أكرمه، ثم النصب وهو أضعفها[١].

واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢] وأنها قرئت بثلاث روايات[٣]، ثم أورد قول الأعشى:

ومن يغتربْ عن قومِه لا يزلْ يرى ... مصارعَ أقوامٍ مجرّاً ومَسْحبا
وتُدفنُ منه الصالحاتُ وإنْ يسئْ ... يكنْ ما أساء النارَ في رأسِ كَبْكبا[٤]

فمنع الجزم في قوله: (تدفن) مع أنه الأقوى، وأجاز الرفع والنصب الضعيف، وعلل ذلك بأن الجزم يكسر البيت، واستأنس في ذلك بالوزن العروضي.

وإيضاح ذلك أن البيت من الطويل، وتقطيعه:

وَتُدْفَ نَ مِنْهُصْصا لحاتُ وَإِنْ يَكُنْ

/ه// /ه/ه/ه /ه// /ه// /ه//

فعول مفاعيلن فعول مفاعلن

(١) يُنظر: المقتضب: ٢٢/٢.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٤.

(٣) قراءتا الجزم والرفع سبعيتان، فقد قرأ بالجزم ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وبالرفع ابن عامر، وعاصم. أما قراءة النصب فشاذة نسبت إلى ابن عباس، وأبي بن كعب، والجحدري، وأبي حيوة، والأعرج.

يُنظر: السبعة ١٩٥، المحرر الوجيز: ٥٣٣/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٤/٣، البحر المحيط: ٣٧٦/٢.

(٤) بيتان من الطويل للأعشى الكبير ميمون بن قيس، وهما في ديوانه: ١٤٩.

فنون الفعل المضارع (تدفن) تقابل أول متحرك في الوتد المجموع في التفعيلة الثانية في (مفاعيلن) والسكون يكسر البيت ولا يبتدأ به.

يقول المبرد: (وينشد هذا البيت رفعاً ونصباً؛ لأن الجزم يكسر الشعر وإن كان الوجه)[١].

٦- كنايات العدد:

- نصب تمييز (كم) الخبرية إذا فصل بينهما:

أورد ابن جني قول المتنبي:

وَكَمْ لَكَ جَدًّا لَمْ تَرَ الْعَيْنُ مِثْلَهُ فَلَمْ تَجْرِ فِي آثَارِهِ بِغُرُوبِ[٢]

وذكر أن (كم) خبرية، وفصل بينها وبين التمييز فامتنع جره ووجب نصبه[٣]؛ لأن (كم) خبرية والخبرية يُجر تمييزها بإضافتها إليه، وقد فصل بينهما، فيمتنع الجر؛ لأنه لا يفصل بين جار ومجرور، وهذا هو مذهب البصريين.

ولا يجوز أن يجر التمييز ويقال: فصل بينهما للضرورة الشعرية؛ لأن الوزن لا يختلف سواء نصب التمييز أم جر، يقول ابن جني: (ولا ضرورة هنا؛ لأن الوزن واحد نصبت أو جررت)[٤] فاستعمل الوزن

---

(١) المقتضب: ٢٢/٢.

(٢) بيت من الطويل من قصيدة يعزي فيها سيف الدولة في وفاة عبده يماك التركي سنة ٣٤٠هـ، عدتها واحد وثلاثون بيتاً هذا البيت هو التاسع والعشرون فيها. يُنظر: الفسر: ٢٠٧/١، التبيان: ٥٥/١.

(٣) هذا على مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين فيجيز جره مع وجود الفاصل.

يُنظر: الإنصاف، المسألة الحادية والأربعون: ٣٠٣- ٣٠٩، التبيين: ٤٢٩- ٤٣١، ائتلاف النصرة ٥١- ٥٤.

(٤) الفسر: ٢٠٧/١.

العروضي في رد دعوى الاحتجاج بالضرورة الشعرية لتعليل نصب تمييز (كم) الخبرية عند فصله عنها.

ويوضح ذلك التقطيع العروضي؛ فالبيت من بحر الطويل، وتقطيعه:

وَكَمْ لَ كَ جِدْدَنْ لَمْ ترلعيـ ـن مثلهو[1]

//ه/ //ه/ ه/ ه/ //ه/ //ه//

فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن

وستبقى كلمة (جداً) وزنها وتقطيعها وكتابتها العروضية واحدة غير مختلفة سواء نصبت أم جُرت، فيسقط الاحتجاج بالضرورة الشعرية في تعليل نصب تمييز (كم) الخبرية عند الفصل بينهما.

ثانياً: المسائل الصرفية:

١- الإعلال والإبدال:

أ- منع قلب الهمزة المتطرفة ياء:

اعترض المبرد قول الشاعر:

إذا ما المرءُ صَمَّ فلم يُناجى ولم يك سمعُه إلا ندايا

ولاعَبَ بالعشيِّ بنيْ بنيهِ كَفِعْلِ الهرِّ يلتمسُ العظايا

يُلاعِبُهمْ وودُّوا لو سَقوه من الذِّيفان مُتْرَعةً ملايا

(١) التفعيلتان الأولى والأخيرة أصابهما القبض وهو حذف الحرف الخامس الساكن من (فعولن) و(مفاعيلن).

يُنظر: العروض للزجاج: ١٠٤، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ١٠٥، الكافي: ٢٦، القسطاس: ٦٣، العيون الغامزة: ٨٣، ، أهدى سبيل: ٢٨ .

فأبعـــده الإلـــهُ ولا يُـــؤبّى ولا يُشفى مـن المـرضِ الـشفايا[١]

وذكـر أن قلبـه الهمـزة المتطرفـة يـاء في (نـدايا، العظايـا، ملايـا، الـشفايا) غـير صـحيح، ولا تـصح بـه روايـة[٢]؛ لأن الـشاعر لم يكـن مـضطراً لـذلك، يقـول الـسيرافي: (قـال أبـو العبـاس: هـذه أبيـات لـو أنشدت على الصواب لم تتكسر، فلا وجه لإجازتها) [٣].

وإيضاح ذلك أن الواو والياء إذا تطرفتا إثر ألف زائدة قلبتا همـزة، نحو: كساء وبناء [٤]، والأصل: كساو وبناي؛ لأنهما من (كسوت) و(بنيت)، لكن الشاعر قلب الهمزة المتطرفة ياء مع عدم اضطراره لذلك؛ إذ إن بقاء لام الكلمة مهموزة غير كاسر للبيت.

وبيان ذلك أن الأبيات من بحر الوافر، وتقطيعها العروضي:

إذا مـا المـرْءُ صَـمَّ فلـم يُنـاجى ولم يَـــكُ سَـــمْعُه إلا نـــدايا

---

(١) من الوافر نسبت إلى شاعر جاهلي قديم هو المستوغر عمرو بن ربيعة من بني تميم، وهي بهذه الرواية في: طبقات فحول الشعراء: ٢٣٢/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٥/١ (الهيئة المصرية)، أمالي المرتضى: ٢٤٠/١، ضرائر الشعر للقيرواني: ٢٠٤، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٣٠، وورد الثاني والرابع في المنصف: ١٥٥/٢، سر صناعة الإعراب: ١٦٥/١، الخصائص: ٢٩٢/١، ٣٧٦/٢، وبرواية الهمزة في حماسة البحتري: ٢٠٣، ونسبت إلى أعصر بن سعد بن قيس في لسان العرب مادة (حما) برواية الياء.

(٢) أنكر المبرد صحة هذه الرواية كما نقل السيرافي، وقد أوردها شيخه المازني ولم يطعن في الرواية.

يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ١٨٥/٢(الهيئة المصرية)، المنصف: ١٥٥/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ١٨٥/٢ (الهيئة المصرية).

(٤) يُنظر: المنصف: ١٣٧/٢ ،شرح التصريف الملوكي لابن يعيش: ٢٧٦، شرح الشافية: ١٧٣/٣.

وَلم يكُ سَمْ عُهوإلْلا ندايا[1]

//ه // ه //ه/ه/ //ه/ه

مفاعلتن مفاعيلن فعولن

ولاعَـبَ بالعـشِيِّ بـني بنيـه كفعـلِ الهـرِّ يلـتمسُ العَظايـا

كَفِعْلِ لْهِرْ رِ يَلْتَمِسُلْ عظايا

//ه ه/ ه / ه //ه/ه

مفاعيلن مفاعلتن فعولن

يُلاعِـبُهمْ وودُّوا لـو سَـقوه مـن الـذِّيفان مترعـةً مَلايـا

منَ ذْذِيْفا نِ مُتْرَعَتَنْ ملايا

//ه ه/ ه / ه///ه //ه/ه

مفاعيلن مفاعلتن فعولن

فأبعَـدَه الإلـهُ ولا يُـؤَبَّى ولا يـشفى مـن المـرض الـشفايا

ولايشفى من لمرضش شفايا

//ه ه/ ه //ه// ه //ه/ه

مفاعيلن مفاعلتن فعولن

فالتفعيلة الأخيرة سيبقى وزنها (فعولن) سواء كانت الكلمة بالياء

(١) التفعيلة الثانية (مفاعيلن) دخلها العصب وهو تسكين الخامس المتحرك من (مفاعلتن) فتحول إلى (مفاعيلن)، أما الثالثة فدخلها القطف وهو حذف السبب الخفيف مع إسكان آخره من (مفاعلتن) فتكون (مفاعلْ) وتحول إلى (فعولن).

يُنظر: العروض للزجاج: ٧٥، ٧٦، العقد الفريد: ٤١٩/٥، ٤٣٠، العروض لابن جني: ٤٤، الكافي: ٥١، ٥٢، القسطاس: ٧٠، ٧١، دروس العروض: ١١٣، العيون الغامزة: ١٦٢، أهدى سبيل: ٣٦.

كما في الأبيات، أم قلبت الياء همزة كما يرى المبرد؛ لأنها متحركة تقابل المتحرك في السبب الخفيف الذي في آخر التفعيلة، فيكون الشاعر غير مضطر كما ذكر المبرد، ولذلك أنكر رواية الياء مع إثبات شيخه المازني لها[١].

وحاول بعض النحويين تخريج قلب الياء همزة مع عدم وجود ما يوجب ذلك، فذهب المازني إلى أنهم شبهوا الألف في (عظايا) و(صلايا) بهاء التأنيث في (عظاية) و(صلاية)؛ لأن الياء فيهما لم تتطرف لتقلب همزة، بل تحصنت بتاء التأنيث، فعاملوا (عظايا) و(صلايا) بذلك لعدم تطرف الياء فيهما؛ لوجود ألف الإطلاق بعدها[٢].

ورد عليه الفارسي بأن في أبيات القصيدة (ندايا) ولم نسمعهم قالوا: (نداية)[٣].

وذهب السيرافي إلى أن سبب قلب الهمزة ياء وقوعها بين ألفين، ألف زائدة قبلها، وألف الإطلاق، فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما في (خطاءا) و(مطاءا) فقلبت ياء[٤].

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٦/٢ (الهيئة المصرية)، المنصف: ١٥٥/٢.

(٢) يُنظر: السابق.

(٣) يُنظر: المنصف: ١٥٦/٢، سر صناعة الإعراب: ١٦٥/١، الخصائص: ٢٩٢/١.

(٤) (خطايا) جمع (خطيئة)، فالأصل (خطائئ) بقلب الياء الأولى همزة؛لوقوعها بعد ألف زائدة، والثانية لام الكلمة، تلتقي همزتان فتخفف الثانية بقلبها ياء؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها فتكون(خطائي)، تخفف الهمزة بقلب كسرتها فتحة فتقلب الياء همزة فتكون (خطاءا)، تجتمع شبه ثلاث ألفات فتلب الهمزة ياء فيقال: (خطايا).

وأما (مطية) فأصلها (مطيوة) فتجمع على (مطايو) تقلب الواو ياء لتطرفها إثر ياء=

وخرجها السيرافي أيضاً على وجه حكاه الكسائي عن بعض العرب في تثنية مهموز اللام نحو (رداء) وأن من العرب من يقلب الهمزة واواً فيقول: (رداوان) ومنهم من يقلبها ياء فيقول: (ردايان)كما عمل الشاعر في الرواية الأشهر، ومنهم من يبقيها همزة فيقول: (رداءان) كما يرى المبرد[١].

ب- : قلب الألف همزة على غير قياس:

ذهب ابن جني إلى أن قلب الألف همزة في قولهم: (قوقأت الدجاجة، وحلأت السويق، ورثأت المرأة زوجها، ولبَّأ الرجل بالحج) من الشاذ غير المطرد في القياس وإن تعددت نصوصه[٢]، أما ما ورد في الشعر فهو من الضرورة.

ثم أنشد بيتاً قلبت فيه الألف همزة وعد ذلك من الضرورة الشعرية مستدلاً بالتقطيع العروضي، وهو قول الراجز:

يـــا دارَ مـــيَّ بـــدَكاديكِ الْبُـــرَقْ
صبراً فقد هيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ[٣]

=فتكون (مطايي)، تقلب الياء الأولى همزة؛ لوقوعها إثر ألف زائدة فتكون (مطائي)، تخفف حركة الهمزة بقلبها فتحة، فتقلب الياء المتطرفة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها فتكون (مطاءا)، تقلب الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات فيقال: (مطايا).

يُنظر: المنصف: ٥٤/٢، شرح التصريف للثمانيني: ٤٩٥- ٤٩٧، شرح الشافية: ٥٩/٣- ٦٢، أوضح المسالك: ٣٧٨/٤- ٣٨٢.

(١) يُنظر: شرح الكتاب: ١٨٧/٢ (الهيئة المصرية).

(٢) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٩٠/١.

(٣) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين، نسب إنشادهما إلى الفراء، وهما في: الخصائص: ١٤٥/٣، شرح الشافية: ٢٥٠/٢، ٢٠٣/٣، والثاني منها في الصحاح مادة (شوق). =

يقول ابن جني: (فالقول فيه عندي: أنه اضطر إلى حركة الألف التي قبل القاف من (المشتاق)؛ لأنها تقابل لام (مستفعلن)، فلما حركها انقلبت همزة كما قدمنا)[1] ؛ فالأصل: (المشتاق)، وقلب الألف همزة للضرورة الشعرية؛ لأن الهمزة متحركة تقابل المتحرك الثاني من الوتد المجموع في (مستفعلن) وهي اللام، والألف ساكنة فلو لم يقلب الألف همزة لانكسر البيت، يدل لذلك التقطيع العروضي:

صبرن فقد هييجت شو قلمشتئق

/ه /ه /ه /ه // /ه/ه //ه

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

فالبيت من مشطور الرجز، ولو لم يقلب الألف همزة لانكسر البيت، كما يؤدي إلى اختلاف القافيتين، ؛إذ يدخلها عيب من عيوب القافية يسمى: سناد الردف[2]؛ إذ القافية في البيت الثاني مردفة بالألف، وفي الأول غير مردفة.

٢- الإشمام:

حركة الحرف المشم:

ذهب ابن جني إلى أن حركة الحرف المشمّ السكون وإن أشير

=ونقل البغدادي عن ابن المستوفي أنها لرؤبة وليسا في ديوانه. يُنظر: شرح شواهد الشافية: ١٧٦/٤.

(١) سر صناعة الإعراب: ٩١/١.

(٢) يُنظر: الكافي: ١٦٥، الشافي في علم القوافي لابن القطاع: ٩٠، الكافي في علمي العروض والقوافي للقتائي الخواص: ١٧١، العيون الغامزة: ٢٦٢.

بالشفتين إلى الضم[١].

واستدل لذلك بما أنشده سيبويه من قول الراجز:

متـــى أنـــامُ لا يُـــؤَرِّقني الكَـــرِيْ

لـيلاً ولا أَسْـمَعُ أَجْـراسَ المطِـيْ[٢]

يقول: (فالقاف من (يؤرقني) بإزاء سين (مستفعلن)، والسين كما ترى ساكنة، ولو اعتددت بما في القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى (متفاعلن)، وكان يكون كسراً؛ لأن الرجز لا يجوز فيه (متفاعلن)، وإنما يأتي في الكامل)[٣].

وأعاد البيت نفسه في (الخصائص)[٤] موضحاً دقة سيبويه في نقله وصف الإشمام حينما نقل قراءة أبي عمرو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٥]، وأنه أضعف الصوت بنطق حركة الهمزة حتى ظن سامعه أنه لم يحرك الهمزة[٦]، ثم أنشد قول

(١) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٥٩/١، الخصائص: ٧٣/١، المنصف: ١٩١/٢.

(٢) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين، وهما في: الكتاب: ٩٥/٣، الحجة: ١٨٨/١، ١٣٩/٥، الصحاح مادة (شم) والكري هو: الذي يكري دابته أي يؤجرها. يُنظر: لسان العرب مادة (كرا).

(٣) سر صناعة الإعراب: ٥٩/١.

(٤) يُنظر: الخصائص: ٧٣/١.

(٥) سورة البقرة من الآية: ٥٤.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٠٢/٤.

وقد اختلفت الرواة عن أبي عمرو في نقل هذه القراءة، فنُقل عن اليزيدي من طريق=

الراجز:

متـــى أنـــامُ لا يُـــؤَرِّقني الكَـــرِيْ

لـــيلاً ولا أَسْـــمَعُ أَجْـــراسَ المطِـــيْ

يقول: (ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليس هناك حركة ألبتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن، ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعتدت القاف محركة لصار الوزن من الكامل) [(١)]. وذكر مثل هذا الكلام في (المنصف)[(٢)].

وإيضاح كلامه أن البيت من مشطور الرجز فإذا قطعنا البيت على أن حركة القاف من (يؤرقني) ساكنة فيكون من الرجز، وتقطيعه وتفعيلاته كالتالي:

متى أنا م لايؤر رقن لكري[(٣)]

//ه //ه //ه//ه ه//ه //ه

متفعلن متفعلن مستفعلن

فالقاف من (يؤرقني) تقابل سين (مستفعلن) وهي ساكنة، ولو كانت محركة بالضم فستكون:

=السوسي إسكان الهمزة، ومن طريق الدوري بالاختلاس، وأكثر الروايات على هذا.

يُنظر: السبعة لابن مجاهد: ١٥٥، الإقناع لابن الباذش: ٤٨٥/١، النشر لابن الجزري: ٢١٢/٢.

(١) الخصائص: ٧٣/١.

(٢) يُنظر: المنصف: ١٩١/٢.

(٣) التفعيلاتان الأولى والثانية أصابهما الخبن وهو حذف الثاني الساكن وقد حذفت منهما السين.

يُنظر: العروض للزجاج: ٦٩- ٧٠، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٤٣، القسطاس: ٦٤، دروس العروض: ٩٩، العيون الغامزة: ٨١، أهدى سبيل: ٢٧.

رِقُنِ لْكَرِيْ
/// ه // ه
متفاعلن

وهذه التفعيلة- أعني (متفاعلن)- لا تكون إلا في بحر الكامل ولا تكون في بحر الرجز، مما يدل على أن حركة الحرف المشم هي السكون وإن أشير إلى الضم بالشفتين.

٣- الهمزة:

أ- حركة همزة بين بين:

سيبويه:

مذهب العرب في تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها هو جعلها بين بين.

وإيضاح ذلك أن تخفف، ويذهب بها إلى الحرف الساكن الذي منه حركتها، فالمتحركة بالفتح ينحى بها إلى الألف، والمضمومة إلى الواو، والمكسورة إلى الياء[١].

واختلف النحويون في حركة الهمزة بعد هذا التخفيف، فذهب سيبويه إلى أنها متحركة لا ساكنة، وإن ذُهب بها إلى الحرف الساكن الذي منه حركتها[٢]، وخالفه الكوفيون، فذهبوا إلى أنها ساكنة[٣].

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/٥٤١- ٥٤٢، شرح المفصل: ٩/١٠٧، شرح الشافية: ٣/٣٠.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/٥٤٩.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٢٧٥(دار الكتب العلمية)، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٩٧٤، الإنصاف في ٢/٧٢٦- ٧٣١، المسألة الخامسة بعد المئة، شرح المفصل:=

ورجح سيبويه رأيه بالوزن العروضي، فأورد قول الأعشى:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشى أَضَرَّ بِه رَيْبُ المنونِ ودَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ[1]

وأن همزة (أن) المخففة بجعلها بين بين لا يستقيم وزن البيت إلا بجعلها متحركة، يقول: (والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة، يدلك على ذلك قول الأعشى... فلو لم تكن محققة لانكسر البيت)[2].

وإيضاح ذلك بالتقطيع العروضي والوزن؛ فالبيت من بحر البسيط، وتقطيعه:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلَنْ أَعْشَى أَضَرْ رَبِهِيْ[3]

//ه //ه /ه/ ه ///ه //ه ///ه

متفعلن فعلن مستفعلن فعلن

فالهمزة المخففة من (أن) يقابلها التاء في (متفعلن)، وهذه التاء لا يجوز تسكينها؛ لأن ما بعدها ساكن، فيلتقي ساكنان، وهذا لا يغتفر إلا في القوافي، ثم إن هذه التاء لا يجري عليها زحاف في علم

=١١٣/٩، شرح الشافية: ٤٥/٣، ائتلاف النصرة: ٨٢.

(١) بيت من البسيط للأعشى في ديوانه: ٩١.

(٢) الكتاب: ٥٤٩/٣- ٥٥٠.

(٣) التفعيلة الأولى (متفعلن) والثانية والرابعة (فعلن) دخلهما الخبن وهو حذف الساكن من السبب الخفيف وهما السين من (مستفعلن) فصارت (متفعلن)، والألف من (فاعلن) وصارت (فعلن).

يُنظر: العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٣٤، ٤٣، القسطاس: ٦٤، العيون الغامزة: ٨١، أهدى سبيل: ٢٧.

العروض.

ووصف النحويون استدلال سيبويه بأنه غير مدفوع، وقاطع القول في المسألة، يقول السيرافي: (واحتج سيبويه على أنها متحركة – وإن كانت قد خففت، وأخفيت حركتها ضرباً من الإخفاء – بحجة لا يستطاع دفعها، وهو أنها قد تقع مخففة بين بين في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع ساكنان لانكسر البيت، ولم يتزن)[١].

ويقول الرضي: (واحتج على تحريكها سيبويه بحجة لا مدفع لها، وهي أن تسهل في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت)[٢].

ابن جني:

قارن ابن جني بين حركة الحرف المشمِّ وحركة الهمزة المخففة المجعولة بين بين.

فذهب إلى أن الحرف المشم حركته السكون، أما الهمزة المخففة المجعولة بين بين فهي محركة لا ساكنة، وهذا مذهب البصريين، وخالفهم الكوفيون بعدها ساكنة[٣].

واستدل ابن جني على أن همزة بين بين محركة بقول الشاعر:

أَأَنْ زُمَّ أَجْمالٌ وفارَقَ جِيرةٌ وصاحَ غُرابُ البينِ أنت حَزينُ[٤]

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/٢٧٥- ٢٧٦ (دار الكتب العلمية).

(٢) شرح الشافية: ٣/٤٥.

(٣) ينظر المسألة السابقة.

(٤) البيت من الطويل لكثير عزة من قصيدة عدتها ستة وعشرون بيتاً هذا البيت ثانيها، وهو في ديوانه: ١٧٠.

فالهمزة الثانية المخففة بجعلها بين بين تقابل عين (فعولن) وهي متحركة، ولو سكنت لأدى إلى اجتماع ساكنين في غير موضعه وانكسر البيت[١].

ويتضح ذلك بالتقطيع العروضي؛ فالبيت من بحر الطويل، وتقطيعه:

أَأَنْ زُمْ مَ أَجْمالُنْ وفارَ ق جيرتن[٢]

//ه/ه //ه/ه/ه /ه// //ه //ه

فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

ب- تخفيف الهمزة المتحركة بقلبها حرفاً ساكناً:

نقل سيبويه أن مذهب العرب في تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ماقبلها جعلها بين بين، وذلك بأن ينحى بها إلى الحرف الساكن الذي منه حركتها، فالمفتوحة ينحى بها إلى الألف، والمضمومة إلى الواو، والمكسورة إلى الياء[٣].

أما ما ورد عن العرب من تخفيف هذه الهمزة بغير ذلك وقلبها حرفاً ساكناً فهو من الضرورة الشعرية التي تحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١) يُنظر: الخصائص: ١٤٤/٢، سر صناعة الإعراب: ٤٨/١، المنصف: ١٩٢/٢.

(٢) التفعيلة الثالثة وهي (فعول) والرابعة وهي (مفاعلن) لحقهما القبض، وهو: حذف الخامس الساكن من (فعولن) و(مفاعيلن)، وهو لازم لعروض الطويل.

يُنظر: العروض للزجاج: ٦٣، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٢٧، الكافي: ٢٢، القسطاس: ٦٣، دروس العروض: ٩٢، العيون الغامزة: ٨٣، أهدى سبيل: ٢٨.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٥٤١/٣- ٥٤٢.

واستدل سيبويه لجعلها ضرورة شعرية بأن البيت لا يستقيم وزنه إلا بقلبها حرفاً ساكناً، يقول: (وقد يجوز في ذلك كله البدل حتى يكون قياساً متلئباً[١] إذا اضطر الشاعر)[٢].

ثم أورد أمثلة استعمل فيها الوزن العروضي؛ ليبين أن قلب الهمزة المتحركة حرفاً ساكناً ضرورة الشعرية، ومن ذلك قول الفرزدق:

راحتْ بمَسْلَمَةَ البغالُ عشيَّةً فارْعيْ فَزارةُ لا هناكِ المرتعُ[٣]

فقال: (فأبدل الألف مكانها – أي مكان الهمزة في (هنأك) – ولو جعلها بين بين لانكسر البيت)[٤].

وإيضاح ذلك أن البيت من بحر الكامل، وتقطيعه:

فَرْعَيْ فَزَا رَةُلاهنَا كِ لْمَرْتَعو

/ه /ه // /ه /// /ه// /ه /ه

مستفعلن متفاعلن مستفعلن

فالألف من (هناك) تقابل الحرف الساكن من الوتد المجموع من (متفاعلن) وهي النون، وهي في الأصل همزة متحركة بالفتح (هنأَك)، وتخفيفها على القاعدة جعلها بين بين، لكنه قلبها ألفاً؛ لضرورة الوزن؛ لأنها لو خففت وجعلت بين بين انكسر البيت؛ لذا

(١) أي: مستقيماً. يُنظر: لسان العرب مادة: (تلأب).

(٢) الكتاب: ٣/٥٥٤.

(٣) بيت من الكامل للفرزدق من قصيدة يهجو بها عمر بن هبيرة الفزراي حين ولاه يزيد بن عبدالملك العراق بعد عزله مسلمة بن عبدالملك، وليس في ديوانه. يُنظر: الكامل: ٦٢٦، الأغاني: ٢١/٣١٣.

(٤) الكتاب: ٣/٥٥٤.

حكم سيبويه على أن قلبها ألفاً ضرورة شعرية.

ج- : قلب الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها ياء:

قسم النحويون أحوال الهمزة المخففة إلى ثلاثة أحوال:[١]

- الحذف.
- جعلها بين بين.
- قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها.

والقاعدة في ذلك أنها إذا كانت محركة بالكسرة وما قبلها مضموم خففت بجعلها بين بين[٢] أي بين الهمزة والياء الساكنة.

وقد ذكر ابن سيده هذه القاعدة، ثم أنشد قول الشاعر:

ويترك من تدريه علينا إذا قلنا له: هذا أبوكا[٣]

وأنه خفف الهمزة المحركة بالكسر المضموم ما قبلها بقلبها ياء مع أن تخفيفها هنا جعلها بين بين.

وقد أنكر ابن سيده هذا القلب؛ لأن الشاعر غير مضطر، واستدل بالتقطيع العروضي، يقول: (ولو قال: (من تدرئه) لكان صحيحاً؛لأن قوله: (تدرئه) (مفاعلتن) ولا أدري لم فعل العلاء هذا مع تمام الوزن؟

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٥٤١/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/٩، شرح الشافية للرضي: ٣٠/٣.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٥٤٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٩، شرح الشافية للرضي: ٤٤/٣.

(٣) بيت من الوافر للعلاء بن منهال الغنوي، وقبله:

فليت أبا شريك كان حياً فيقصر عن مقالته شريكُ

هجا بهما شريك بن عبدالله النخعي قاضي الكوفة المتوفى سنة ١٧٧هـ وفي الثاني منهما إقواء وهو اختلاف حركة الروي بين الفتح والضم. وهما في البيان والتبيين: ٢٢٦/٣، عيون الأخبار: ١٠٨/١، ٥٣٦، المعارف: ٥٠٩.

وخلوص (تدرئه) من هذا البدل الذي لا يجوز مثله إلا في الشعر)[١].

وإيضاح ذلك أن الشاعر غير مضطر؛ إذ الوزن مستقيم دون إبدال الهمزة ياء، بل إن عدم القلب يوجب سلامة التفعيلة يوضح ذلك التقطيع العروضي؛ فالبيت من الوافر، تقطيعه:

ويترك	من تدررئهي	علينا
//ه///ه	//ه///ه	//ه/ه
مفاعلتن	مفاعلتن	فعولن

وأما قلب الهمزة ياء - مع أن الشاعر غير مضطر إليه- فيوجب في التفعيلة زحاف (العصب) وهو تسكين الخامس المتحرك من (مفاعلتن) وتحول إلى (مفاعيلن)[٢]، وإيضاحه في هذا البيت:

ويترك	من تدرريهي	علينا
//ه///ه	//ه/ه/ه	//ه/ه
مفاعلتن	مفاعيلن	فعولن

فقلب الهمزة ياءً ولا موجب لقلبها هنا، ولا ضرورة تلجئه إلى ذلك.

٤- الإدغام:

امتناع الإدغام إذا تقدم أولَ المتماثلين أو المتقاربين ساكنٌ:

الإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء.

واصطلاحاً: أن تأتي بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك من

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ٣٧٣/٩ (دار الكتب العلمية).

(٢) يُنظر: العروض للزجاج: ٧٥، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٤٦، الكافي: ٥٣، القسطاس: ٧٠، دروس العروض: ١١٣، العيون الغامزة: ١٦٥، أهدى سبيل: ٢٨.

غير فاصل [١].

والإدغام أنواع:

- إدغام متماثلين في كلمة، نحو: ردَّ، أو في كلمتين مثل: يد دّاود.
- وإدغام متقاربين في كلمة نحو: امّحى في(انمحى).

وليس الإدغام لازماً في كل موضع، بل قد يمتنع في بعض المواضع، ومن ذلك ما نقله سيبويه عن امتناع الإدغام في بعض المواضع لالتقاء الساكنين، نحو: ابن نوح، واسم موسى، إذ لا يجوز الإدغام؛ لأنه لو أدغمت النون من (ابن) في نون (نوح) لزم تحريك الباء من (ابن) وحينئذ تحذف همزة الوصل؛ لتحرك الساكن الذي بعدها، ومثله: اسم موسى؛ إذ لو أدغم لقيل: سم مّوسى، بحذف همزة الوصل، ولم يعهد ذلك.

ثم أورد نصوصاً تخفى فيها حركة الحرف الأول فيظن أنه إدغام، وهو اختلاس، واستدل على امتناعه بالتقطيع العروضي، ومن ذلك قول الشاعر:

وَإِنِّيْ بِمَا قَدْ كَلَّفْتَنِيْ عَشِيرَتِيْ مِنَ الذَّبِّ عَنْ أَعْرَاضِهَا لَحَقِيقُ[٢]

فلم يدغم الباء في الميم في قوله: (بما) إدغام المتقاربين، وإن قيل إنه إدغام فإن التقطيع العروضي يمنع ذلك؛ إذ البيت من بحر الطويل،

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ١٢١/١٠، شرح الشافية: ٢٣٤/٣.

(٢) بيت من الطويل نسبه ابن السيرافي لغيلان بن حُريث، وهو في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٨٨/٢، رسالة الملائكة: ١٠٧، تحصيل عين الذهب: ٥٩٣. وفيها (إني) بلا واو فيدخلها الخرم وهو حذف أول المتحرك من الوتد المجموع في (فعولن).

وتقطيعه:

وَإِنْنِيْ بماقَدْكَلْ لَفَتْنِيْ عَشيرَتِيْ[1]

//٥/٥ //٥/٥/٥ //٥/٥ //٥//٥

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

فالباء تقابل المتحرك الأول من الوتد المجموع، والميم تقابل المتحرك الثاني في (مفاعيلن)، فلو أدغمت الباء في الميم فستكون الباء ساكنة؛ لأن الحرف المدغم بحرفين أولهما ساكن، فتلتقي مع ساكن التفعيلة الأولى في (فعولن) وهي الياء، فيلتقي ساكنان، وهذا مما يكسر البيت.

يقول سيبويه: (وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءٌ حرفٌ ساكن لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً... ومما يدلك على أنه يخفى، ويكون بزنته متحركاً قول الشاعر... فلو أسكن هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكنا سمعناهم يخفون)[2].

ومما نقل فيه سيبويه امتناع الإدغام في المتماثلين مستدلاً بالتقطيع العروضي[3] قول الراجز:

---

(١) التفعيلة الأخيرة لحقها القبض وهو حذف الساكن الخامس من (مفاعيلن)، وهو لازم لعروض الطويل.

يُنظر: العروض للزجاج: ١٠٤، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ١٠٥، الكافي: ٢٦، العيون الغامزة: ٨٣، ، أهدى سبيل: ٢٨ .

(٢) الكتاب: ٤٣٨/٤- ٤٣٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٣٩/٤.

وامْتــاح مِنِّــي حلبــاتِ الهــاجمِ
شــأوَ مُــدِلٍّ ســابقِ اللَّهــامِمِ[1]

فامتنع إدغام المتماثلين – وهما الميمان- في قوله: (اللهامم)؛ إذ إنه لو أدغم لانكسر البيت، يبين ذلك التقطيع العروضي؛ فالبيت من مشطور الرجز، وتقطيعه:

شَأْوَمُدِلْ لِنْ سابِقِ لْ لَهامِمِيْ[2]

/ه /// ه /ه /ه // ه / / ه / / ه

مفتعلن مستفعلن متفعلن

فالميم الأولى يقابلها المتحرك الأول من الوتد المجموع الثاني، والثانية يقابلها المتحرك الثاني من الوتد نفسه، فلو أدغمت الأولى في الثانية لسكنت الأولى، والتقت مع الساكن من آخر التفعيلة التي قبلها، فيلتقي ساكنان، وذلك لا يجوز في غير القافية.

---

(١) بيتان من مشطور الرجز نسبهما ابن السيرافي إلى صقر بن حكيم، والأعلم إلى حريث بن غيلان، وبلا نسبة في المخصص. يُنظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٨٧/٢، المخصص: ١٧٢/٦ (الثاني)، تحصيل عين الذهب: ٥٩٣.

(٢) التفعيلة الأولى (مفتعلن) أصابها الطي، وهو حذف الرابع الساكن من (مستفعلن) وهي الفاء، فصارت (مستعلن)، ثم حولت إلى (مفتعلن).

يُنظر: العقد الفريد ٤١٩/٤، العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٤٣، القسطاس: ٦٥، دروس العروض: ١١٠، العيون الغامزة: ٨٢، أهدى سبيل: ٢٧.

أما التفعيلة الثالثة فأصابها: الخبن وهو حذف الثاني الساكن، وهي السين فتحول إلى (متفعلن).

يُنظر: العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٤٣، القسطاس: ٦٤، العيون الغامزة: ٨١، أهدى سبيل: ٢٧.

ومما نقل فيه سيبويه امتناع الإدغام لالتقاء الساكنين، مستدلاً بالتقطيع العروضي قول الراجز:

وَغَيْـــرُ سُـــفْعٍ مُثَّـــلٍ يَحـــامِمِ[١]

فالبيت من مشطور الرجز، وتقطيعه:

وَغَيْرُ سُفْ عِنْ مُثْتَلِنْ يَحامِمِي[٢]

/ /ه //ه /ه //ه //ه //ه

متفعلن مستفعلن متفعلن

فلو أدغم الميم الأولى من (يحامم) في الثانية لانكسر البيت؛ لأن الميم الأولى تقابل المتحرك الأول من الوتد المجموع الثاني، فتلتقي مع ساكن الوتد المجموع في التفعيلة التي قبلها، مما يؤدي إلى التقاء ساكنين، فامتنع الإدغام لذلك[٣].

رابعاً: مسائل لغوية:

١- : ترجيح رأي الكسائي:

---

(١) بيت من مشطور الرجز نسبه ابن السيرافي إلى صقر بن حكيم بن مُعيَّة، أو غيلان بن حريث، واقتصر الأعلم في نسبته على غيلان بن حريث، وبلا نسبة عند المعري.

يُنظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٨٧/٢، رسالة الملائكة: ١٠٨، تحصيل عين الذهب: ٥٩٣.

(٢) التفعيلتان الأولى والثالثة أصابهما الخبن وهو حذف الثاني الساكن، وهي السين في هذه التفعيلة.

يُنظر: العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٣٩، الكافي: ٤٣، القسطاس: ٦٤، العيون الغامزة: ٨١، أهدى سبيل: ٢٧.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٣٩/٤.

ذهب الكسائي إلى أن كلمة (دم) المحذوفة اللام لا تكون إلا مخففة الميم، ولا تشدد، وأما ما ورد من تشديدها في قول الهذلي:

إذا ذَكَرَتْه الْعَيْنُ أَغْرَقَها الْبُكا وَتَشْرَقُ مِنْ تَهْمالِها الْعَيْنُ بِالدَّمِّ [١]

فهو من إجراء الوصل مجرى الوقف.

وبيان ذلك أن الشاعر شدد الحرف تهيئة للوقف عليه، لكنه لم يقف، بل وصل بحركة الإطلاق، كقول الراجز:

بِبازِلٍ وَجْناءَ أَوْ عَيْهَلِّ[٢]

ثم أورد ابن سيده رأياً قد يُرد به على الكسائي في عدم إثباته التشديد في كلمة (دم) وهو أن البيت الذي أنشده الكسائي بالتشديد يجوز أن ينشد بالتشديد كما ذكر، وأن ينشد بالتخفيف، ولا ينكسر البيت[٣]، فلا يكون حجة له في عدم إجازة التشديد، يوضح ذلك التقطيع العروضي:

---

(١) بيت من الطويل لأبي خراش الهذلي من قصيدة يرثي بها خالد بن زهير، عدتها واحد وعشرون بيتاً هذا البيت ثانيها.

شرح أشعار الهذليين: ١٢٢٣.

(٢) بيت من مشطور الرجز لمنظور بن مرثد الفقعسي الأسدي، من شواهد سيبويه، وهو في: الكتاب: ١٧٠/٤، مجالس ثعلب: ٥٣٥، الخصائص: ٣٥٩/٢.

(٣) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٠٩/٩ (دار الكتب العلمية).

وَتَشْرَ قُ مِنْ تَهْما لِهَلْعَيْ نُ بِدْمَعِي[١]

/ه// /ه// /ه// /ه/ه

مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول

وقد رده ابن سيده بأن القول بأن تخفيف كلمة (دم) لا يكسر البيت صحيح، ويبقى البيت موزوناً، لكنه يؤدي إلى أن يكون البيت من الضرب الثاني وهو المقبوض الذي على وزن (مفاعلن) والقصيدة مبنية على الضرب الأول وهو وزن (مفاعيلن)[٢]، يوضح ذلك التقطيع العروضي لأولها[٣]، وهو قوله:

أَرِقْتُ لِهَمٍّ ضافَنِيْ بَعْدَ هَجْعَةٍ على خالدٍ فالْعَيْنُ دائمةُ السَّجْمِ

وتقطيع شطر البيت الثاني الذي فيه الضرب:

---

(١) التفعيلتان الأولى والرابعة أصابهما القبض وهو حذف الخامس الساكن.

يُنظر: العروض للزجاج: ١٠٤، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ١٠٥، الكافي: ٢٦، ١٣٤، القسطاس: ٦٣، : ٨٣، ١٠٥، أهدى سبيل: ٢٨، ٣٦.

(٢) بحر الطويل له عروض واحدة مقبوضة دائماً تكون على وزن (مفاعلن)، أما ضربه فهو ثلاثة أنواع:

١- أن تكون تامة على وزن (مفاعيلن).

٢- أن تكون مقبوضة كالضرب ووزنها (مفاعلن).

٣- أن تكون محذوفة، والحذف: إسقاط السبب الخفيف من آخر (مفاعيلن) فتبقى (مفاعي) وتحول إلى (فعولن).

يُنظر: العقد الفريد: ٤٣٤/٥، العروض لابن جني: ٢٤- ٢٦، الكافي: ٢٢،٢٤، القسطاس: ٩٥- ٩٧، دروس العروض: ٩٢، العيون الغامزة: ١٣٧- ١٣٨، أهدى سبيل: ٥٠.

(٣) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٠٩/٩ (دار الكتب العلمية).

على خا لدن فلعي ن دائ مة سسجمي

// ه ه // ه ه ه // ه / // ه ه / ه

فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلن

وتقطيع ما فيه الشاهد:

وَتَشْرَ قُ مِنْ تَهْما لِهَلْعَيْ نُ بِدَمْمِي

// ه / // ه ه ه // ه ه // ه ه

فعول مفاعيلن فعولن مفاعيلن

وبهذا يتبين أن كلمة (الدم) في هذا البيت مشددة كما قال الكسائي، ولا يجوز تخفيفها؛ لئلا يؤدي إلى اختلاف ضرب البيت في هذه القصيدة، والقصيدة تبنى على ضرب واحد في كل أبياتها لا يتعدد.

٢- : الرد على ثعلب:

نقل ابن سيده معنى (أثر السيف) وهو: تسلسله وديباجته، وضبطه بسكون الثاء، ثم أورد بيتاً أنشده ابن الأعرابي، وهو قول الشاعر:

فَـإِنِّيْ إِنْ أَقَـعْ بِـكِ لا أُهَلَّـكْ كَفِعْلِ السَّيْفِ ذي الأَثَرِ الْفَرِنْدِ [1]

وقد ضبطت فيه الثاء في (أثر) بالفتح، وحكى رأي ثعلب وأنه ضبطها بالسكون وأنكر تحريك الثاء، وجعل ما ورد من تحريك لها

(١) بيت من الوافر نسبه صاحب الأغاني لعبدالله بن الزَّبير الأسدي في معاتبة صديق له يسمى: معن بن دجانة، من مقطوعة عدتها ثمانية أبيات هذا البيت سابعها وفي المجموع من شعره.

يُنظر: : الأغاني: ١٤/ ٢٣١، شعر عبدالله بن الزبير الأسدي: ٧٢.

في هذا البيت ضرورة الشعرية.

ورد عليه ابن سيده بأن تحريكها ليس للضرورة ؛ لأن البيت لا ينكسر حتى ولو سكنت التاء، يقول: (ولا ضرورة هنا عندي؛ لأنه لو قال: (ذي الأثْر) مسكنة على أصله لصار (مفاعلتن) إلى (مفاعيلن)، وهذا لا يكسر البيت، لكن الشاعر إنما أراد توفية الجزء فحرك لذلك، ومثله كثير)[1].

وإيضاح ذلك بالتقطيع العروضي؛ فالبيت من بحر الوافر، وتقطيعه على تسكين الثاء:

كفعل سسي ذي لأثْرلـ فرندي

//ه /ه /ه //ه /ه //ه /ه

مفاعيلن مفاعيلن فعولن

وأما تقطيعه على تحريك الثاء من (أثر) فهو:

كفعل سسي ذي لأثَرلـ فرندي

//ه /ه /ه //ه // /ه //ه /ه

مفاعيلن مفاعلتن فعولن

فالثاء من (أثر) ستقابل المتحرك الثاني من الفاصلة الصغرى، فإن حركت فستبقى التفعيلة بلا تغيير، وتسلم من الزحاف، أما إذا سكنت فسيصيبها زحاف العصب وهو تسكين الخامس المتحرك من (مفاعلتن) وتحول إلى (مفاعيلن)[2]، فالبيت غير منكسر سواء

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/١٧٥- ١٧٦ (دار الكتب العلمية).

(٢) يُنظر: العروض للأخفش: ١٤٢، العروض للزجاج: ٧٥، العقد الفريد: ٥/٤١٩، العروض=

سكنت الثاء أم حركت.

خامساً: مسائل متفرقة:

أ- : تصحيح رواية للأخفش:

ناقش ابن جني قراءة أبي عبدالرحمن السلمي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[1]: (ألم ترْ)[2] بسكون الراء، وخرجها على أنها لغة، وأنشد شاهداً لها قول الشاعر:

أُرِيْ عَيْنَيَّ ما لَمْ تَرْأياه كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ[3]

ثم ذكر رواية الأخفش فقال: (ورواه أبوا لحسن (ترياه)[4] على زحاف الوافر، وأصله (ترْأياه) على أن (مفاعلتن) لحقها العصب بسكون لامها، فنقلت إلى (مفاعيلن)، ورواية أبي الحسن (يمالم تـ)

=لابن جني: ٤٦، الكافي: ٥٢، القسطاس: ٧٠، دروس العروض لابن الدهان: ١١٣، العيون الغامزة: ٨٣، أهدى سبيل: ٢٨.

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤٦.

(٢) نسبها إليه ابن خالويه، والقرطبي، وأبو حيان وبلا نسبة عند العكبري.

يُنظر: مختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: ٢٢، إعراب القراءات الشاذة للعكبري: ٢٥٨/١، الجامع لأحكام القرآن: ٢٣٠/٣، البحر المحيط: ٢٥٨/٢.

(٣) بيت من الوافر لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحقات ديوانه: ١٧٨، ونسبه ابن جني إلى سراقة البارقي في المحتسب: ١٢٩/١، وبلا نسبة في عروض الأخفش: ١٤٢.

(٤) يُنظر: العروض للأخفش: ١٤٢.

(مفاعيل)، فصار الجزء بعد العصب إلى النقص)[١].

وإيضاح ذلك بتقطيع البيت على الروايتين؛ فالبيت من بحر الوافر، فعلى الرواية الأولى (ترأياه) يكون التقطيع العروضي:

أري عيني ي مالم تَرْ أياهو

//ه/ه/ه //ه/ه/ه //ه/ه

مفاعيلن مفاعيلن فعولن

ويصيب التفعيلة الثانية العصب، وهو تسكين الخامس المتحرك، وتحول من (مفاعلْتن) إلى (مفاعيلن)[٢].

وأما تقطيعه على رواية الأخفش:

أري عيني ي مالم تـ رياهو

//ه/ه/ه //ه/ه/ /ه/ه//

مفاعيلن مفاعيل فعولن

فيصيبها زحاف مزدوج وهو النقص، وهو اجتماع العصب مع الكف؛ إذ تسكن اللام وهو العصب، ثم يحذف الحرف الأخير ويبقى ما قبله متحركاً وهو الكف[٣].

---

(١) المحتسب: ١/١٢٩.

(٢) يُنظر: العروض للزجاج: ٧٥، العقد الفريد: ٥/٤١٩، العروض لابن جني: ٤٦، الكافي: ٥٣، القسطاس: ٧٠، دروس العروض: ١١٣، العيون الغامزة ٨٣، أهدى سبيل: ٢٨.

(٣) يُنظر: العروض للزجاج: ٧٦، العقد الفريد: ٥/٤١٩، العروض لابن جني: ٤٦، الكافي: ٥٣، القسطا س: ٧١، دروس العروض: ١١٥، العيون الغامزة: ٨٦، أهدى سبيل: ٣٠.

٢- الرد على ابن السراج:

عقد ابن السراج في آخر كتابه (الأصول) فصلاً لما فات سيبويه من أبنية الأسماء[١]، وقد ناقش ابن جني ابن السراج في هذا الفصل، ورد كثيراً مما ورد فيه[٢].

ومن هذه الأوزان (فَعُولى)، واستدلوا له بقول امرئ القيس:

كَـــأَنَّ دِثـــاراً حَلَّقَـــتْ بِلَبُونِـــهِ عُقَابٌ تَنُوفى لا عُقَابُ القَوَاعِلِ [٣]

وذكر أن في هذا الاستدلال الآتي:

١- أنها رواية انفرد بها أبو سعيد السكري، ونسبها لامرئ القيس، ورواها هو - ابن جني- عن ثعلب: (عقاب تنوف)[٤].

٢- يحتمل أنها من قصر الممدود، وأصلها: (تنوفاء) فقصرت وقيل: (تنوفا)، وقد ناقش هذا التخريج مع شيخه أبي علي الفارسي وقت قراءته أصول ابن السراج عليه، ولم يجبه بشيء[٥].

٣- أن (تنوف) وزنها (فعول) والألف التي في آخرها للإشباع، يدل

(١) يُنظر: الأصول: ٢٢٤/٣. وذكر البغدادي أن ما استدركه ابن السراج وغيره على سيبويه ثمانية وخمسين وزناً. يُنظر: خزانة الأدب: ١٨١/١١.

(٢) يُنظر: الخصائص: ١٨٧/٣- ٢١٨.

(٣) ديوانه: ١٩٥.

(٤) يُنظر: الخصائص: ١٩١/٣.

وذكر بعد ذلك أن رواية أبي عبيدة (تنوفى) وهذا يناقض ما أورده من انفراد السكري بهذه الرواية، ولعلها: (ينوفى) بالياء وهي رواية عن أبي عبيدة كما ذكر ياقوت، فلعل ذلك سهو من الناسخ. يُنظر: معجم البلدان: ٥١٦/٥.

(٥) يُنظر: الخصائص: ١٩٢/٣، ونسب هذا الرأي للفارسي في المخصص: ٢٠٢/١٥.

لذلك روايته التي رواها عن ثعلب (تنوف) من دون ألف والبيت غير منكسر، ويؤكده التقطيع العروضي:

عقاب تنوف لا عقابل قواعلي [١]

/ / ه / / ه / / ه / / ه / / ه / / ه

فعول مفاعلن فعولن مفاعلن

فلما أشبعت الفاء من (تنوف) ظهرت الألف، فقيل: (تنوفى)، وإنما عمل ذلك فراراً من زحاف القبض كما يرى، ويكون تقطيع البيت:

عقاب تنوفى لا عقابل قواعلي

/ / ه / / ه / / ه / ه / / ه / / ه / / ه

فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن

ويؤكد على فرار العرب من الزحاف لجوؤهم إلى الإشباع كما جاء في قول الشاعر:

ينباع من ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ .....[٢]

فالشاعر أشبع فتحة الباء في (ينبع) حتى ظهرت الألف بعدها، وتقطيعه العروضي:

ينباع من ذكرى غضو بن جسرتن

/ ه / ه / / ه / ه / ه / / ه / ه / ه

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

(١) التفعيلة الأولى والثانية والرابعة أصابهن القبض وهو حذف الخامس الساكن.

يُنظر: العروض للزجاج: ٦٣، العقد الفريد: ٤١٩/٥، العروض لابن جني: ٢٧، الكافي: ٢٢، القسطاس: ٦٣، دروس العروض: ٩٢، العيون الغامزة: ٨٣، أهدى سبيل: ٢٨.

(٢) صدر بيت من الكامل لعنترة بن شداد العبسي من معلقته، وهو في ديوانه: ٢٠٤، شرح المعلقات لابن الأنباري: ٣٣٢.

ولو قال: (ينبع من) لم ينكسر البيت، وتقطيعه:

ينبع من ذكرى غضو بن جسرتن

/ه/ / /ه /ه /ه /ه /ه /ه /ه

مفتعلن مستفعلن مستفعلن

ولم يقل أحد: إن (ينباع) ليس أصلها (ينبع) فكذلك (تتوفى) هي إشباع من (تتوف) وليست وزناً جديداً كي يستدرك على سيبويه، فيكون وزنها (فعول)، ويكون ما استدل به ابن السراج هو رواية للبيت أشبعت فيها الفاء فظهرت بعدها ألف.

وأقول: ما ذكره ابن جني فيه نظر:

١- أنه رد لرواية وردت عن العرب.

٢- أن قياسه هذه الرواية على بيت عنترة غير سديد؛ لأن بيت عنترة قد أُجمع فيه على هذه الرواية، وأولت على أنها من الإشباع، أما بيت امرئ القيس فليس فيه رواية واحدة، بل تعددت روايته، ولا مجال لرد رواية غيره وجعلها من الإشباع حتى ترجع إلى روايته التي رواها عن ثعلب، خصوصاً أن من رواها هو أبو سعيد السكري وهو ممن يعتد بروايته عند البصريين.

الخاتمة

ظهر لي من خلال هذا البحث بعض النتائج أهمها:

١- يعد الاستدلال بالوزن الشعري والتفعيلات العروضية أحد أدلة النحويين في ترجيح المسائل والآراء الخلافية وإن لم يذكر في كتب الأدلة النحوية.

٢- يكون الاستدلال بالوزن الشعري والتفعيلات العروضية دليلاً قطعياً غير قابل للتأويل والرد في المسائل التصريفية، كما في مسائل الإعلال والإبدال، وحركة همزة بين بين، وحركة الحرف المشم، والإدغام؛ لما يترتب عليه من تقابل الرأيين وتضادهما، أما في المسائل النحوية فقد يكون للاستئناس.

٣- أظهر هذا البحث أن سيبويه من أوائل من استعمل هذا الاستدلال في القضايا النحوية، وقد رجح به بعض المسائل التي ناقشها، وتابعه بعض النحويين الخالفين له ممن لديهم تمكن في علم العروض.

٤- يعد ابن جني من أكثر النحويين استدلالاً بهذ الدليل؛ إذ استعمله مفرقاً في كتبه في أحد عشر موضعاً.

٥- يكشف هذا البحث مدى التصاق علم العروض بعلم النحو إذ أفاد النحويون منه بالاستدلال به في مسائلهم الخلافية.

٦- أظهر هذا البحث عدم اقتصار النحويين في الشعر على الرواية والضبط فقط، بل أفادوا من الشعر - أيضاً- وزنه، ووظفوه لخدمة قضاياهم وبحوثهم استدلالاً واستئناساً.

المصادر والمراجع

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: الدكتور: طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة الدكتور: رجب عثمان محمد مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤. إعراب القراءات الشواذ للعكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٥. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، كتب هوامشه: عبده علي مهنا، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩ م.

٦. الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، حققه وقدم له الدكتور: عبدالمجيد قطامش، نشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٧. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق الدكتور: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٩. أمالي المرتضى للشريف المرتضى الموسوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

١٠. أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية للأستاذ محمود مصطفى، شرحه وضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية.

١١. أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.

١٢. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
١٣. البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
١٤. التبيان في شرح الديوان لأبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وآخرون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م.
١٥. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
١٦. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة.
١٧. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب المعروف بشرح كتاب سيبويه لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي في طرابلس في ليبيا، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
١٨. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الشام الدولية.
١٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
٢٠. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٢١. حماسة البحتري، عناية لويس شيخو اليسوعي، مجلة المكتب الشرقي ١٣٣٠هـ ١٩١٠م، الناشر دار الكتاب العربي.
٢٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٢٣. الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي.
٢٤. دروس العروض لابن الدهان، دراسة وتحقيق الدكتور: إبراهيم جميل محمد إبراهيم، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٢٥. ديوان أبي الطيب المتنبي مع بعض تعليقاته، تصحيح الدكتور: عبدالوهاب عزام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م
٢٦. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع بيروت لبنان.
٢٧. ديوان امرئ القيس وأخبار المراقسة والنوابغ، جمع حسن السندوبي، مراجعة: أسامة صلاح الدين، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٢٨. ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور: محمد يوسف نجم، دار بيروت ودار صادر، ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م.
٢٩. ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٣٠. ديوان كثير، جمعه وشرحه الدكتور: إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة في لبنان ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
٣١. ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٨١هـ ١٩٦١م.
٣٢. ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٣٣. ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام، عبدالوهاب عزام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
٣٤. رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٣٥. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٣٦. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٣٧. الشافي في علم القوافي لابن القطاع، تحقيق الدكتور: صالح بن حسين العايد، دار إشبيليا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣٨. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد الريح هاشم، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٣٩. شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر مكتبة، دار العروبة، مطبعة المدني.

٤٠. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٤١. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٤٢. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للواحدي، عناية: فريدريخ ديستريصي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

٤٣. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٤٤. شرح شواهد الشافية لعبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٤٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق الدكتور: عدنان عبدالرحمن الدوري، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

٤٦. شرح القصائد السبع الجاهليات الطوال، للأنباري، تحقيق وتعليق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٤٧. شرح الكافية للرضي، تحقيق الدكتور: حسن محمد الحفظي، والدكتور: يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٤٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور: عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٤٩. شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق الدكتور: رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
٥٠. شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٥١. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.
٥٢. شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٥٣. شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٥٤. شعر عبدالله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق الدكتور: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة في بغداد ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
٥٥. شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف في بغداد.
٥٦. الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
٥٧. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد: إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٥٨. ضرائر الشعر للقزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور: محمد زغلول سلام، والدكتور: محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف بالإسكندرية.
٥٩. صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٦٠. طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني.
٦١. العروض للأخفش، تحقيق ودراسة الدكتور: أحمد محمد عبدالدايم، مكتب الفيصلية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
٦٢. العروض لابن جني، تحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
٦٣. العروض للزجاج، تحقيق: سليمان أحمد أبو ستة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
٦٤. العقد الفريد لابن عبد ربه، شرحه وضبطه: أحمد أمين وآخرون، دار الكتاب العربي، من دون سنة النشر.
٦٥. عيون الأخبار لابن قتيبة، تحقيق الدكتور: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٦٦. العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٦٧. الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق الدكتور: رضا رجب، دار الينابيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م
٦٨. الفن ومذاهبه في الشعر العربي للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة التاسعة.
٦٩. القسطاس المستقيم في علم العروض للزمخشري، تحقيق وتعليق الدكتورة: بهيجة باقر الحسني، مكتبة الأندلس ببغداد ١٩٦٩م.

٧٠. الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٧١. الكافي في علمي العروض والقوافي للقتائي المعروف بالخواص، تحقيق الدكتور: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
٧٢. الكامل لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٧٣. الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٧٤. لسان العرب لابن منظور، دار الفكر الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٧٥. مجالس ثعلب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة، من دون ذكر سنة النشر.
٧٦. المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.
٧٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال سيد إبراهيم، دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر.
٧٨. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: إبراهيم الأبياري، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، نشر مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
٧٩. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق الدكتور: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٨٠. مختصر في شواذ القران من كتاب البديع لابن خالويه، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.

٨١. المخصص لابن سيده، دار الفكر ١٣٩٨هـ ١٩٧٨ م.
٨٢. المسند للإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٨٣. المعارف لابن قتيبة، حققه وقدم له الدكتور: ثروت عكاشة، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.
٨٤. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، من دون ذكر اسم الدار، أو سنة النشر.
٨٥. معجم البلدان لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، توزيع دار الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٨٦. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تقديم الدكتور: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٨٧. المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، من دون ذكر سنة النشر.
٨٨. المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م.
٨٩. الموفي في النحو الكوفي للكنفراوي الإستانبولي، شرح وتعليق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي في دمشق.
٩٠. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دار الكتاب العربي، من دون ذكر سنة النشر.
٩١. النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام لابن المستوفي، دراسة وتحقيق الدكتور: خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
٩٢. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

المجلات والدوريات:

آراء ابن الحاجب النحوية في أبيات للمتنبي للدكتورة: فاطمة راشد الراجحي، حوليات كلية الآداب في جامعة الكويت، الحولية الثامنة عشرة، الرسالة الثالثة والعشرون بعد المئة ١٤١٧/١٤١٨هـ ١٩٩٧/١٩٩٨م.